

## منصب شرودر الجديد... ورؤية مستقبلية

قلما يثير موضوع عمل رجل دولة بعد إنقضاء فترة رئاسته الرسمية جدلاً مثلما أثاره قرار المستشار الألماني السابق جيرهارد شرودر بالعمل رئيساً للجمعية العامة لشركة غاز برومب الروسية وطبقاً للنظام المعمول به في الشركات الأوروبية المساهمة العملاقة ، فإن رئيس الجمعية العامة يعتبر شخصية رئيسية تتساوي مع رئيس مجلس الإدارة في الوزن ، بحيث لا ينفرد رئيس مجلس الإدارة بالقرارات الإستراتيجية في إدارته للشركة بمعزل عن مصلحة المساهمين المتمثلة في رئيس الجمعية العامة ، وربما يرجع سبب التحفظ الرسمي والشعبي في ألمانيا علي قبول مثل هذا المنصب باعتبار أن في ذلك نوع من المساس بشخصية سياسية محورية ترتبط في تصور الكثيرين بمفهوم الشخصية الاعتبارية لسيادة الدولة ، وعدم تقبلهم لفكرة أن يتحول الرئيس الأعلى للجهاز الإداري في الحكومة إلي موظف يتقاضى راتباً ومشاركة في الأرباح مهما علا هذا الدخل في حجمه .

من ناحية أخرى فان العقلية الألمانية تتخذ طابعاً متحفظاً في فهم طبيعة رئيس الحكومة السابق ومبدأ قبوله وظيفته حتى بعد ترك المنصب ليس فقط خارج الإطار الرسمي الحكومي أو الحزبي بل أكثر من هذا في وظيفة تابعة لدولة أخرى ظلت لفترة طويلة داخل تصنيف العدو المحتمل الأول .

والكثرة من أغلبية الشعب الألماني لا تستطيع أن تنسي أن الرئيس الحالي لمجلس إدارة شركة غاز برومب كان يشغل سابقاً مركز رئيس الإستخبارات بألمانيا الشرقية ، وقد جمعته طبيعة وظيفته في صداقة راسخة مع فلاديمير بوتين الرئيس الحالي للدولة الروسية إبان أن كان الأخير رئيساً لقطاع الإستخبارات الروسية KGB في ألمانيا الشرقية و لسنوات طويلة .

وقد جمعتني الظروف في لقاءات مع أصحاب الأصوات العالية من معارضي هذه الخطوة وهم الأغلبية وبعضاً من المؤيدين لها من ذوي الأصوات الخفيضة ، وهم أقلية وكلاهما لم يألف ما يجري العرف عليه في الولايات المتحدة من إطلاق حرية المسئول السابق في اختيار مجال العمل الذي يريده بعد إنتهاء فترة ولايته ، وعكس هذا أيضاً من عدم تأثر الرأي العام بطبيعة عمل المرشح السابق لتوليته للمنصب رفيع الشأن قبل فترة ولايته ، ومثال ذلك الرئيس السابق رونالد ريجان الذي كان ممثلاً مغموراً قبل أن ينتخب رئيساً للولايات المتحدة ، وكذا الممثل ارنولد شوارتزنجر الذي تقاعد عن القيام بأدوار التمثيل لينتقل إلي صفوف المحافظين المرموقين ، بل محافظاً لأكبر الولايات الأمريكية "كاليفورنيا" .

وقد عمدت في نقاشي مع الأطراف المختلفة علي طرح تصور للرؤية المستقبلية لقبول شروط لهذه الخطوة وذلك بتحليل الموقف سيراً علي أربعة محاور بميزان غير مختلف عليه ، وهو ميزان المصالح للأطراف الرئيسية ذات العلاقة لهذا الموضوع ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا الاتحاد الأوروبي - ألمانيا علي وجه الخصوص.

فمن وجهة النظر الأمريكية المؤيدة لقيام الاتحاد الأوروبي بإعتبار أن في قيامه مواجهة مع أسس قيام الاتحاد السوفيتي ستحسم حتماً لمصلحة الاتحاد الأوروبي ، وهو ما حدث من تفكيك لجمهوريات الإتحاد السوفيتي وإستقلالها عن الدولة الرئيسية روسيا وفي ذلك نهاية لكيان الاتحاد السوفيتي .

لذا فإن استراتيجية الولايات المتحدة في هذا الشأن تعمل وترحب بما يمكن تسميته عزل روسيا عن تلك الدول بمعنى إبقاءها خارجاً تحت المطر ، أي ضعيفة وعاجزة عن تحقيق طموحات تنافسية مع الولايات المتحدة ، وفي تأييد الولايات المتحدة لقيام الاتحاد

الأوروبي قيمة حدية لهذا التأييد ألا وهي حدود الخشية من تحول الكيان الأوروبي الموحد إلى كيان إقتصادي يبلغ حجمه من الكبر ما يؤهله ليشكل وزناً تنافسياً معها.

لذا فقد كان قرارها بحث الاتحاد الأوروبي لقبول العديد من دول أوروبا الشرقية للانضمام للاتحاد الأوروبي دون الإنتظار حتى تتطور إقتصاديات تلك الدول وتستوفي المعيار المالي الأوروبي وبذلك تحقق الولايات المتحدة فائدتين لنفسها في ضوء تلك الإستراتيجية : الأولى هي إضعاف الإتحاد الأوروبي بمعنى إبطاء معدلات نموه الإقتصادي ، والثانية هي إخراج دول الكتلة الشرقية المعنية من العودة للدوران في الفلك السوفيتي ، أي إبقاء روسيا منفردة بعيداً عن مصادر قوتها السابقة .

أما علي الجبهة الروسية فإننا نري أن روسيا تمثل العملاق الواسع الغني في أملاكه ومصادر ثروته ممثلة في الإحتياطيات البترولية والغازية الكامنة – الباقية دون استغلال – في باطن الأرض والضعيفة في مواردها في غيبة تلك الإمكانيات ، في وقت ترفض فيه الأيديولوجية الروسية التعاون مع عدو الأمس في استخراج وتصنيع وتسويق ثروتها من البترول والغاز بالتعاون مع الإحتكارات الأمريكية والتنازل لها عن نصيب الأسد في هذه العملية ، لذا فإن روسيا تتمني أن تعتمد في ذلك علي شركاء جدد يشكلون قدراً أكبر من الحيادية ، ويناؤن بها عن عداوات قديمة لازالت آثارها مترسبة في وجدان الشعب الروسي .

أما عن الجبهة الأوروبية فلا شك أن أوروبا الموحدة تتكامل لها كثير من عناصر القوة الإقتصادية التي من أهمها التكنولوجيات المتقدمة والتي ظهرت بشائر نجاحها في التفوق في مجال الطيران " مثال مشروع إيرباص " والأسلحة التقليدية " الدبابة ليوبارد " وكذا مجالات الطاقة النووية وإستخداماتها السلمية وتطبيقات التكنولوجيا عالية التقنية لكنها تعاني من تكرار الكثير من أوجه التفوق الإقليمية مع

مثيلاتها مما يبطيء من إحداث طفرات فنية تشتد الحاجة إليها، إلا أن أهم ما ينقص الإتحاد الأوروبي ويؤرق مضجعه إنما يتمثل في نقص الطاقة المتوفرة لدول الإتحاد الأوروبي متمثلة في البترول والغاز و التي يبقيا معتمدة دوماً علي الإحتكار الأمريكي لها للحصول علي إحتياجاتها منه .

ومن هنا فإن بُعد المسافات الأيديولوجية والإستراتيجية لمبدأ قبول الإتحاد السوفيتي عضواً عاملاً في الإتحاد الأوروبي يُبقيه بعيد المنال خاصة وأن عليه في حالة الإقتناع به أن يمر عبر حقل ألغام المتمثل في المواجهة مع النسر الأمريكي .

أما قرار شرودر بقبول هذا المنصب فإنه في تقديري أحد أهم القرارات التي لا تمثل في واقعها ومستقبلها مصلحة للرئيس شرودر بالمفهوم الضيق ، وإنما تحقق مصلحة إستراتيجية للدولة الألمانية بل وللاتحاد الأوروبي في مفهومها الواسع .

إذ أن إستخراج الغاز من بحر البلطيق بإحتياطياته العملاقة ومد أنابيب الغاز الألمانية الصنع عبر محطات تسييل وضخ الغاز الألمانية المصدر في مسار جديد يتفوق علي المسار القائم سابقاً بإمكانياته الضخمة التي تستطيع أن تفي بإحتياجات الإتحاد الأوروبي توزيعاً من ألمانيا إلي تلك الدول المختلفة إنما يمثل من الناحية الإقتصادية مشروع هذا القرن خاصة إذا ضم إليه الإمكانيات المستقبلية الأوروبية لاستخراج البترول لتلحق بمشروع الغاز ، فإن هذا الأمر سيحل لأوروبا مشكلة الطاقة ويحل لروسيا مشكلة إستخراج الغاز والبترول وتسويقه أوروبياً وعالمياً ، وبذا تتحول تلك الأرصة المختزنة في باطن الأرض إلي تدفقات مالية تصنع الرخاء والتقدم لها ولجيرانها .

ومثل هذا التعاون الإقتصادي الذي سيجمع بين مصلحة الدولة الروسية والإتحاد الأوروبي مروراً بالمصلحة الألمانية الاقتصادية كمستخرج وناقل وموزع لهذا الغاز ، لهو أمر شديد الأثر في إحداث تقارب روسي أوروبي من شأنه أن يمهد لدخول الكيان الروسي

العلاق في الإتحاد الأوروبي من أوسع الأبواب شريكاً رئيسياً في هذه الوحدة ،وبذلك فان خطوة شرودر من شأنها أن تحقق المصلحة الألمانية والمصلحة الروسية وفي ذلك تحقيق للمصلحة الأوروبية وعلي النسر الأمريكي أن يتقبل تطور الأحداث لأن مسيرة التاريخ لا يمكن لها أن تنتظر ليُنَّحَذَ بشأنها قرارات سياسية تتم في الغرف المغلقة وإنما تختار دائماً مسارها الأمثل في إطار اتفاق المصالح الاقتصادية البناءة والتفاهم المشترك وصولاً إلي مستقبل أفضل ومشارك لأطرافها .